



تمويل قطري
وحاضنة تركية لتمزيق
النسيج الليبي

13ص



الفقر أشد وطأة من الفايروس
على اللاجئين

20ص

أسعار النفط
تنتظر علاج
أوبك++

11ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2020/04/06

13 شعبان 1441

السنة 42 العدد 11669

Monday 06/04/2020

42nd Year, Issue 11669

العرب

تصفية قيادي من حزب الله تكشف جانبا آخر من أزمته

● بيروت - أفادت مصادر سياسية لبنانية بأن اغتيال القيادي في حزب الله محمد علي يونس يوم السبت في جنوب لبنان يكشف جانبا آخر من الأزمة التي يعاني منها الحزب، خصوصا في مجال الفساد المالي.

وكشفت أن يونس يعتبر قياديا بارزا، ولكن من الصف الثاني في الحزب، إذ أنه مكلف بالإشراف على ملف حساس يسمى "الامن المضاد".

وأشارت إلى أن مهمته الأساسية منع أي اختراقات خارجية للحزب، وذلك عن طريق عمله على الأرض، خصوصا في جنوب لبنان.

ولاحظت هذه المصادر أن يونس اغتيل بين بدني قاعة الجسر ووسط الغربية في جنوب لبنان، وهي منطقة تقع كلياً تحت سيطرة حزب الله.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن حزب الله سارع إلى توزيع معلومات تفيد بأن كميناً شاركت فيه ثلاث سيارات نصب ليونس. لكن أوساطاً جنوبية استبعدت أن يكون في استطاعة أي جهة، بما في ذلك إسرائيل، نصب كمين لقيادي من حزب الله في تلك المنطقة التي يعرف الحزب بالتفاصيل الدقيقة كل من يدخل إليها ومن يخرج منها.

وفي حين تسعى حزب الله إلى توجيه التحقيق في اتجاه المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، قال أحد أبناء المنطقة إن الرواية التي وزعها الحزب ليست دقيقة. وأشار في هذا المجال إلى أن شخصاً كان يرافق محمد علي يونس لدى تعرضه لإطلاق النار، وأن هذا الشخص مصاب بجروح وهو يعالج في أحد مستشفيات المنطقة بعيداً عن أنظار السلطات الرسمية اللبنانية.

ورجّحت المصادر السياسية اللبنانية أن يكون محمد علي يونس ذهب ضحية خلافات عائلية أو مالية أدت إلى تصفيته بالطريقة التي حصلت.

وأوضحت في هذا المجال أن المعلومات التي وزعت عن الجريمة أشارت إلى أن القيادي في حزب الله تعرض لظعن بالسكاكين في ما يشبه الجرائم ذات الطابع الثأري.

ونعى حزب الله يونس واعتبره "شهيداً"، في إشارة إلى أن خلفيات جريمة القتل تتعلق بعمله الأمني في الحزب.

ولخص سياسي لبناني أبعاد الجريمة بقوله إنها كشفت وجود



محمد علي يونس
قيادي في الصف الثاني
في حزب الله مشرف
على ملف الأمن المضاد

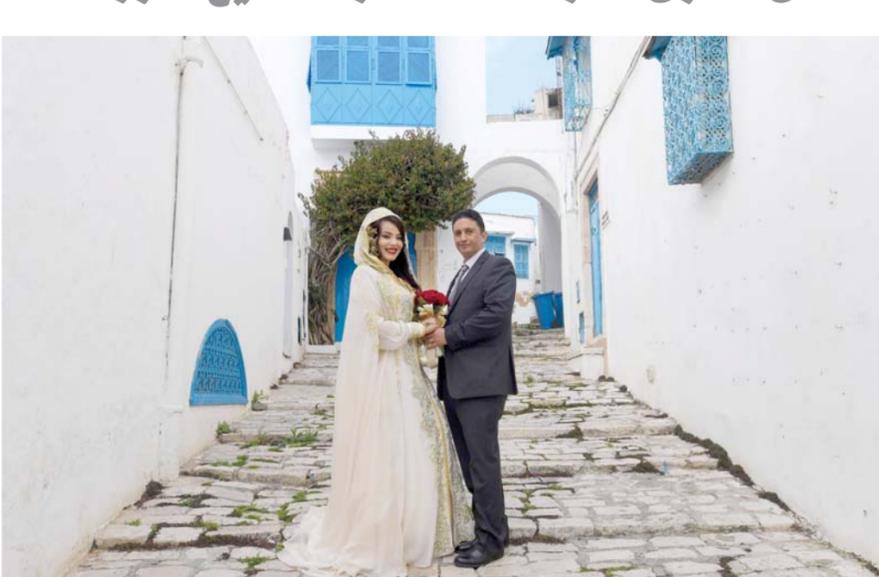
تتمكنت واشنطن من استرداد الفاخوري بعد ساعات على قرار أصدرته المحكمة العسكرية لوقف ملاحقة الفاخوري المتهم بالعمالة، واعتبر نقله من لبنان عملية تهريب إذ جاء بعد طعن قضائي في قرار إطلاقه، وأخرج حزب الله قبل أسابيع قليلة.

اغتيال أنطون الحايك في صيدا، بعد أيام على إعادة الفاخوري إلى الولايات المتحدة، والتي أثارت لغظاً حول ما يشبه فضيحة أدت إلى استقالة رئيس المحكمة العسكرية، في خطوة نادرة في لبنان.

وربطت مصادر مطلعة بين تسلسل الأحداث، ورجحت تصفيات داخلية في حزب الله لطي صفحة علي يونس المسؤول الأمني عن ملف العملاء والجواسيس، أو الفأر المقتل الحايك اليد اليمنى للفاخوري الذي تدرعت المحكمة العسكرية بتقادم الزمن على اتهامه بالعمالة لإسرائيل وإدارة معتقل الخيام وتعذيب سجناء، لتبرير قرار وقف تعذيبه.

وفي حين وزعت وكالة فارس الإيرانية النبا معتبرة يونس قيادياً في الحزب، ذكرت مصادر لبنانية أنه ليس من قادة الصف الأول.

إكراهات كورونا تُجبر النهضة على التسليم للفخاخ بصلاحيات استثنائية تفويض على مفض تحاول الحركة استثماره لتلميع صورتها



عروسان في زفاف دون أي ضيوف بسبب انتشار فايروس كورونا في ضاحية سيدي بوسعيد شمال العاصمة تونس

بمناشئ مع البرنامج الذي حلم به حسن البنا.

ويجد هذا الرأي صدى له لدى عدد كبير من المراقبين والمتابعين للشأن التونسي، باعتبار أن التجارب السابقة أثبتت أن مواقف هذه الحركة تتبدل وتتغير وفقاً لحسابات مصالحها الأنية والقادمة، وليس على قاعدة المصلحة الوطنية، وهو ما أكده منجي الحياوي، القيادي في حركة نداء تونس الذي وصف موقف حركة النهضة بـ"المخاطل" و"المخادع".

وقال لـ"العرب" "إن هذا الموقف لا يخلو من الرسائل السياسية التي تؤكد للمرة الألف ازدواجية الخطاب لدى هذه الحركة، حتى وإن كانت إكراهات الواقع في علاقة بالحرب على فايروس كورونا المستجد في التي أمّلته، ذلك أن تركيزها على محاولة تأويل نص التفويض يعكس في واقع الأمر أنها لا تثق في الحكومة الحالية رغم أنها مشاركة فيها".

وتكشف هذه القراءات أن حركة النهضة تحاول من خلال موقفها المتبسط تقليص مساحة تخوفاتها، والتخفيف من وطأة التطورات المرتقبة، وخاصة أنها تترك قبل غيرها أن رصيدها الشعبي بدأ يتآكل بعد أن فقدت الكثير من الأوراق التي تظنها فاعلة لفرض تصوراتها.

وعلى هذا الأساس، لم يكن تصويت حركة النهضة الإسلامية على منح رئيس الحكومة التفويض الذي طلبه بريثا، ولا معزولاً عن سياق الترتيبات الجارية لما بعد الحرب على جائحة كورونا، وما قد تخلفه من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية بالنظر إلى توقيتته التي حمل رسائل قابلة للتأويل في اتجاهات متعددة.

ودفع هذا الموقف الذي فاجأ غالبية الأوساط السياسية، إلى بروز سلسلة من التقديرات التي لا تستثني حسابات الواقع الراهن للمشهد السياسي، وما يلحق به من توازنات في علاقة بموقع حركة النهضة، حتى أن محمد كريم كريف، النائب عن الحزب الدستوري الحر، لم يتردد في القول لـ"العرب" إن موقف حركة النهضة "يخفي مناورة جديدة رغم أن واقع الأمور يفرض عليها مثل هذا الموقف".

واعتبر أن كل الدلائل تُشير إلى أن "مناورات هذه الحركة لن تتوقف، وستواصل للدفاع عن مصالحها الخاصة، حتى وإن غلقت مواقعها بغضاء الوحدة الوطنية، ذلك أنه من الجنون السياسي الثقة في هذه الحركة التي تريد الهيمنة على المشهد وتغيير النمط المجتمعي للبلاد بما

بقانون لمدة محدودة لا تتجاوز الشهرين ولغرض مُعين إلى رئيس الحكومة إصدار مراسيم تدخل في مجال القانون تُعرض حال انقضاء المدة المذكورة على مصادقة المجلس. يُستثنى النظام الانتخابي من مجال المراسيم".

وقابلت حركة النهضة الإسلامية هذا الطلب في حينه برفض واضح، حيث جاءت بياناتها، ومواقف مسؤوليها، مشحونة في مجملها بالتشكيك والتوتر، وحتى الاتهامات التي لم تخل من لغة المؤامرة، الأمر الذي تسبب في ارتفاع منسوب التوتر السياسي الذي تحول إلى نزاع واضح ومكتسوف حول الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالتحديد بين راشد الغنوشي بصفته رئيس البرلمان، وإلياس الفخفاخ، والرئيس قيس سعيد.

وبدا واضحاً خلال الأسبوعين الماضيين، أن موقف حركة النهضة الإسلامية كان مُحدداً بأهداف وغايات ليست بعيدة عن مخططات ومناورات تُؤشر على أن الغاية من ذلك هي إضافة جزء من معادلة الصراع في الأجدات داخل منظومة الحكم وخارجها، بما يمكنها من الحفاظ على موقعها كعنصر فاعل في اتخاذ القرار السياسي العام في البلاد.

الجمعي قاسمي

● تونس - صادق مجلس النواب (البرلمان) التونسي، على مشروع قانون يتعلق بالتفويض لرئيس الحكومة إلياس الفخفاخ بإصدار مراسيم، بهدف مجابهة تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد، وسط غموض حول حقيقة موقف حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، والدوافع التي جعلتها تصوت لصالح هذا التفويض الذي رفضته في بادئ الأمر وسعت إلى إجهاضه.

ولم تُبد التصريحات الصادرة عن مسؤولي هذه الحركة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، هذا الغموض رغم كثرة ما تضمنته من مفردات "الوحدة الوطنية"، و"المصلحة الوطنية العليا" لتبرير التصويت على مشروع قانون التفويض المذكور الذي أثار جدلاً سياسياً واسعاً قبل المصادقة عليه عكس عمق انعدام الثقة بين الرئاسات الثلاث الذي عمقه الصراع المكتسوف على الصلاحيات.

وصوت لصالح التفويض المذكور الذي استند على ما جاء في الفقرة الثانية من الفصل 70 من الدستور، 178 نائباً من أصل 217، بينما رفضه 17 نائباً، وتحفظ عليه نائبان اثنان، وذلك خلال جلسة عامة حضرها رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ الذي أكد أن وقف العمل بهذا التفويض "سيتم حالما ينتفي السبب الرئيسي باستعماله".

وسمّكن هذا التفويض، الذي طالب به الفخفاخ في الثاني والعشرين من مارس الماضي، الحكومة من إصدار المراسيم دون الرجوع إلى البرلمان، الأمر الذي سيمنعها الكثير من المرونة في اتخاذ القرارات، وخاصة منها المتعلقة بتعبئة الموارد المالية للدولة من الداخل والخارج التي كانت سابقاً تتطلب موافقة البرلمان.

واستند الفخفاخ في هذا الطلب على ما جاء في الفقرة الثانية من الفصل 70 من الدستور التي تنص على أنه "يمكن لمجلس نواب الشعب بثلاثة أخص أعضاءه أن يفوض



محمد كريم كريف
تصويت النهضة
لصالح التفويض يخفي
مناورة جديدة

حزبوت تمنع القات آخر متع اليمنيين لمنع انتشار وباء كورونا

تبادل إطلاق النار بين رجال أمن وتجار رفضوا الانصياع لمنع دخول القات إلى حضرموت

حيث يعتبر نشاطا ثقافيا أكثر منه مشكلة اجتماعية.

ولا يجمع خبراء الصحة العامة على مستوى الإدمان الذي يتسبب به القات، فيما تعتبره منظمة الصحة العالمية أقل إثارة للإدمان من الكحول والتبغ.

وفي الوقت الذي يتوقع فيه مراقبون أن تنجح قرارات السلطة المحلية بحزموث في الحد من ظاهرة مضع القات، استبعدوا أن تشهد التجربة النجاح ذاته في محافظات أخرى، وفي مقدمتها عدن حيث فشلت عدة قرارات سابقة في الحد من انتشار أسواق القات واحتفاظها بالمشترين والباعة.

لقرارات سابقة بمنع دخول هذه النبتة إلى مديريات حضرموت.

ولا تحظى نبتة القات بشعبية كبيرة في محافظة حضرموت نظراً إلى حداثة دخول هذه النبتة وتفتشي ظاهرة تعاطيها في المحافظة بعد إعلان الوحدة اليمنية في عام 1990، فيما كان يسمح بمضغ وتناول القات ليوم واحد في الأسبوع في بقية المحافظات الجنوبية مثل عدن والضالع ولحج التي عرفت مبكراً ظاهرة تعاطي وزراعة القات قبل الوحدة اليمنية.

ويصنف القات على أنه من المخدرات في الكثير من الدول. لكنه في اليمن مسموح به ومستخدماً بشكل واسع،

كبيرة من التجار والمتنفعين من تجارة القات لهذا القرار الذي سينعكس عليهم سلباً من الناحية الاقتصادية والمالية.

وكانت محافظة حضرموت قد شهدت في الأيام الماضية العديد من حالات تبادل إطلاق النار بين نقاط التفتيش التابعة للأمن وتجار القات الذين رفضوا الانصياع



فرج البحسني
منع دخول القات إلى
حضرموت نهائي ولا
رجعة فيه

وأكدت مصادر محلية وناشطون في مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت، لـ"العرب" أن قرار المحافظ البحسني الذي منع بموجبه دخول القات إلى حضرموت في إطار إجراءات مواجهة كورونا وحالة المباركة الشعبية والإعلامية التي حظي بها القرار دفعها المحافظ لتحويله إلى قرار دائم ونهائي، لافتين إلى أن هناك العديد من التحديات التي قد تواجه مثل هذا القرار، وفي مقدمتها مدى تعاون قوات الجيش في مديريات وادي حضرموت التي تتكون في أغلبها من جنود وضباط من المحافظات الشمالية، إضافة إلى مقاومة دائرة

المحلية في حضرموت لمنع تفتشي فايروس كورونا المستجد في المحافظة التي يعد منفذ "الوديعة" الرابط بينها وبين السعودية أحد أهم وأخر المنافذ لعبور اليمنيين القادمين من الخارج، إلى جانب المنافذ اليمنية الحدودية مع سلطنة عمان في محافظة المهرة المجاورة. وأشارت المصادر الإعلامية إلى أن القرار الذي أصدره محافظ حضرموت تضمن فرض عقوبات على تعاطي القات من قبل رجال الجيش والأمن، ورصد مكافآت مالية لمن يقوم بالإبلاغ عن مروجي القات الذي تم منع بيعه أو مضغه في مختلف مديريات محافظة حضرموت.

● المكلا (اليمن) - قالت مصادر إعلامية إن محافظ حضرموت (أقصى شرق اليمن) اللواء فرج البحسني أصدر قراراً يقضي بمنع بيع وتناول "القات" في المحافظة اليمنية الأكبر من حيث المساحة، فيما اعتبر مراقبون أن القرار يُعد تحدياً جديداً يضاف إلى التحديات التي تواجه المحافظة في إطار الإجراءات المتبعة لمواجهة جائحة كورونا.

ونقلت المصادر الإعلامية عن البحسني تأكيده على أن قرار منع دخول نبتة القات التي تستخدم على نطاق واسع في اليمن، هو قرار نهائي ولا رجعة فيه، ولم يعد مرتبطاً بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها قيادة السلطة